بين العلم والقدرة بان قالوا الجامع عدم التاثير قيل فلم
اذا اشتركا فى عدم التاثير يلزم منه الاشتراك فى العموم
وما الذى اشتركا ان العموم ثابت باعتبار عدم التاثير
فى العلم ثم ينتقض بالرؤية فانها لا تؤثر فى المرئى وهى
مختصة فى التعلق على اصلهم ثم العلوم الحادثة مختلفة
وانما اختلفت لتعدد متعلقاتها لان صفة نفس العلم ه
بالسواد المعين ان يتعلق بهذا المتعلق المعين اذ لو تعلق
به لا لنفسه لاستدعى معنى يوجب تعلقه به اذ الاحكام
الجايزة تستدعى معنى موجبا فقد لزم الخصوص فيما لا
يؤثر نعم العموم فى تعلق القدرة الحادثة لازم على اصولهم
اذ متعلق القدرة هو الوجود دون الذوات وسائر
الصفات النفسية والتابعة للحدوث على اصولهم فيلزم
ان يتعلق بكل حادث نظرا الى اتحاد الجهة فى التعلق
شبهة اخرى لهم قالوا العبد مثاب على فعله معاقب
عليه ملوم محمود وهذا من التمسك باحكام التكليف
والمطالبة عليهم متوجهة فى لزوم كونه فعلا لهم له
جهة الثواب والمدح واللوم والعقوبة وقد علموا من
خصومهم ان الله تعالى ان يعاقب البرئ ويعطى اغلاه
للمذنب العاصى فلا يكون ابتداء النعيم المقيم من غير
فعل ممنوعا ولا الفعل يوجب الجزاء عندنا فلم تكن بينه
وبين الفعل ملازمة لا فى الطرد ولا فى العكس فلم يبق
معه الا التمسك باطلاق لفظ الثواب والعقاب فى
اللسان وهو يطلق على ما يتعارف انه فعله والافعال
الواقعة على يده امارات وضعها الشارع على السعادة
والشقاوة وسياتى تقرير ذلك ان شاء الله فصل
سئل



سئل الخصوم بعد ابطال الاختراع عن حقيقة الكسب
وقالوا ذكرتم ما لا يعقل والكلام على الشئ بالرد والتنزل
فرع كونه معقولا فيجاب بذكر حقيقة الكسب وقد اختلف
الاصحاب فى ذلك فروى عن القاضى والاستاذ ابى اسحاق
ان القدرة الحادثة تؤثر فى حال او وجه واعتبار وفرقوا
بين الاختراع والكسب ان الاختراع انشاء الذات واحداث
الوجود والكسب اثبات حال لذات الفعل ثم عبر الاستاذ
من جهة الفرق بينهما ان قال الكسب فعل فاعل بمعين
والاختراع فعل فاعل لا بمعين له واراد بذلك ان الوجه
والاعتبار او الحال على راى غيره لا يصح ان تنفرد بالثبوت
بخلاف الذات المخترعة فانها تنفرد بالثبوت فاحتاج
المكتسب الى المخترع فى انشاء الذات التى يثبت لها الاعتبار
او الحال فلا بد له من معين ليصح له ايقاع فعله ثم اختلف
الامام هذا القول فبنى عليه فى اخر عمره مذهبا اخر
فقال قدرة العبد فى الوجود على اقدار خصصها البارى
تعالى واراد بها ثم زعم انه جمع بين دليلى الفريقين فقال
توجه الطلبات التكليفية يدل على كونه فاعلا وجهله
بتفاصيل فعله يدل على كونه غير مخصص ولا مقدر فاثبت
التخصيص والتقدير يستدعى العلم فاحتاج العبد الى
معين يقدر له فعله ويخصصه وعمل بقول السلف فانهم
اجمعوا على ان لا خالق الا الله تعالى والخلق عبارة عن
التقدير والله خالق كل شئ وافعال العباد مخلوقة له اى
مقدورة مخصصة بتقديره وتخصيصه واما المعتزلة
فزعموا ان العبد يستقل بالاختراع وخالفوا اجماع السلف
قاطبة فهم على ان ما شاء الله كان وما لم يشا لم يكن والامام
لا يرى وقوع شئ خارج عن مشيئته وارادته والذى

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)